الفصل السادس

علم الجيوبوليتيك و الفرق بين الجغرافيا السياسية

الفصل السادس

علم الجيوبوليتيك و الفرق بين الجغرافيا السياسية

إن علم الجيوبوليتيك له أهميه كبيرة اهتمت به الدول الأوربية في القرن التاسع عشر..وكان ذالك سبب في الحروب التي حصلت بينهم إما على المستعمرات أو على أراضي الدول الأوربية نفسها

بحيث تذبذب علم الجيوبولوتيك بين القبول والإهمال..

و كل هذا يبين الاهميه التي حضي بها علم الجيوبوليتيك

معنى علم الجيوبولوتيك:

في معناه البسيط يعني الجيوبوليتيك: "علم سياسة الأرض"، أي دراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة.

و يتداخل هذا المفهوم مع مضمون علم الجغرافيا السياسية الذي يعنى بدراسة تأثير الجغرافيا (الخصائص الطبيعية والبشرية) في السياسة.

ولدى البعض فإن الجغرافيا السياسية تدرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة، بينما الجيوبوليتيك تعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة لتنمو حتى ولو كان وراء الحدود.

و بينما تشغل الجغرافيا السياسية نفسها بالواقع فإن الجيوبوليتيك تكرس أهدافها للمستقبل.

من زحزحة الحدود إلى تزييف الخرائط

تنتسب الجذور الأولى لدراسة الجغرافيا السياسية لأرسطو (383-322 ق.م) الذي كان أول من تحدث عن قوة الدولة المستمدة من توازن ثرواتها مع عدد ساكنيها. وترك أرسطو أفكاراً بالغة الأهمية عن وظائف الدولة ومشكلات الحدود السياسية.

و ظلت أفكار ربط الممارسات السياسية بالخصائص الجغرافية تتطور بإسهامات فلسفية متعاقبة. واكتسبت هذه الأفكار دفعة قوية بما كتبه عبد الرحمن بن خلدون (1342-1405م) التي ظهرت في مقدمته الشهيرة.

و فضل ابن خلدون يتمثل في تشبيهه الدولة بالإنسان الذي يمر بخمس مراحل حياتية هي الميلاد والصبا والنضج والشيخوخة والموت.

و هذه الدورة الحياتية للدول وارتباطها بمقدرات الدولة أرضاً وسكاناً وموارد.. كانت أبرز ما نقله المفكرون الغربيون فيما بعد حينما تمت بلورة الصياغة العلمية لقيام وسقوط الحضارات.

و مع العقود الأولى للقرن 18 شهدت فرنسا ظهور أفكار جغرافية سياسية رصينة صاغها مونتسكيو (1689-1755) جنباً إلى جنب مع ما قدمه من أفكار اجتماعية وفلسفية وقانونية.

بيد أن اعتقاد مونتسكيو الشديد في الحتمية البيئية نحا به لأن يربط مجمل السلوك السياسي للدولة بالعوامل الطبيعية وعلى رأسها تحكم المناخ والطبوغرافيا مع التقليل من مكانة العوامل السكانية والاقتصادية.

و ظل تقييم دور العوامل المكانية (الجغرافية) في تاريخ ومستقبل الدولة السياسي بدون صياغة متكاملة حتى ظهرت في المجتمع الألماني أفكار فردريك راتزل (1844-1904) والذي يرجع إليه الفضل في كتابة أول مؤلف يحمل عنوان "الجغرافيا السياسية" في عام 1897م.

آمن راتزل بأفكار داروين في التطور البيولوجي التي كانت سائدة في نهاية القرن التاسع عشر، وصبغ راتزل صياغته لتحليل قوة الدولة بالأفكار الداروينية التي طبقها الفيلسوف الإنجليزي سبنسر في العلوم الاجتماعية تحت اسم "الداروينية الاجتماعية".

و أكد راتزل على أن الدولة لا تثبت حدودها السياسية. وكانت الدولة لديه أشبه بإنسان ينمو فتضيق عليه ملابسه عاما بعد عام فيضطر إلى توسيعها، وكذلك ستضطر الدولة إلى زحزحة حدودها السياسية كلما زاد عدد سكانها وتعاظمت مطامحها.

و على الجانب الآخر من القارة الأوروبية نجد في هذه الحقبة الجغرافيين اليوغسلاف يطوعون الجغرافيا السياسية لتحقيق أهداف قومية، فلم يتورعوا معها أن يعبثوا بالخرائط السياسية لتحقيق مآربهم.

و كان المثال الأبرز هو الجغرافي اليوغسلافي الشهير يفيجييتش الذي "زيّف" في خرائط الحدود الإثنية للقومية المقدونية -مستغلا شهرته الدولية والثقة الممنوحة له في مؤتمر الصلح في باريس 1919- ليخدم أغراضاً مفادها "سحب" أراض مقدونية وضمها إلى الصرب، وكانت المحصلة إذكاء الروح القومية للصرب وطموحهم للتوسع.

من الجغرافيا السياسية إلى الجيوبوليتيك

في الوقت الذي كان فيه راتزل وسبنسر يتحدثان عن الجغرافيا السياسية كان بعض الجغرافيين الألمان يتحدثون عن علم السياسات الأرضية أو ما اصطلح على تسميته بالجيوبوليتيك.

و قد بدا أنه إذا كانت الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة كوحدة إستاتيكية فإن الجيوبوليتيك تعدها كائناً عضويا في حركة متطورة.

في هذه الأثناء كانت ألمانيا تعيش بعد الهزيمة التي منيت بها في الحرب العالمية الأولى، في انتكاسة قومية بسبب ما اقتطع منها من أراض كإجراءات عقابية لها من قبل المنتصرين، وتقسيم مستعمراتها بين إنجلترا وفرنسا، كما فرض عليها حصار عسكري ومالي.

و فيما بين الحربين كرَّس الجغرافيون والسياسيون الألمان جهودهم للخروج بوطنهم من محنته، وخرجت لأول مرة دورية علمية تحمل عنوان "المجلة الجيوبوليتيكية" وضمت هجيناً من الفكر الجغرافي والتاريخي والسياسي والقومي والاستعماري.

و قد صيغ هذا الفكر في قوالب علمية رفعت شعار: "لا بد أن يفكر رجل الشارع جغرافياً وأن يفكر الساسة جيوبوليتيكياً".

و قد جاء هذا الشعار ليبرر الكم الهائل من المعلومات الجغرافية "المغلوطة" التي قدمت للشعب الألماني عن دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتي.

كما تم توظيف نتائج بحث الجغرافيا التاريخية والآثار لتقديم معلومات عن أحقية ألمانيا في أراض وبلدان تبعد عنها مئات الأميال شرق أوربا.

و بالرغم مما قد نظنه من مهام علمية بريئة للجمعيات الجغرافية فإن دورها في خدمة التوسع الألماني كان جلياً واضحاً.

و تحت رعاية الجمعية الجغرافية الألمانية أنشئت في ميونخ عام 1924 المدرسة الجيوبوليتيكية التي رأسها الجغرافي السياسي كارل هوسهوفر.

و بجهود هذه المدرسة وبالأعداد المتواترة للدورية الجيوبوليتيكية جهّز الجغرافيون والسياسيون الفكر الألماني بعضوية الدولة وضرورة زحزحة حدودها لتشمل أراضي تتناسب مع متطلباتها الجغرافية وتحقق ضم الأراضي التي يقطنها الجنس الآري.

و قد جاء ذلك في ظل تنامي أفكار القومية الشيفونية الممزوجة بأغراض التوسع العسكري للحزب النازي.

و قد تلقف هتلر أفكار هوسهوفر وزملائه، كما استعان بأفكار الجغرافي الإنجليزي الشهير ماكندر (الذي كانت مقالاته تترجم إلى الدورية الجيوبوليتيكية)، خاصة تلك الأفكار التي صاغ من خلالها نظريته عن "قلب الأرض"، والتي تقول فحواها: إن من يسيطر على شرق أوربا يسيطر على العالم. وتنبأ فيها بانتقال

السيطرة على العالم من القوى البحرية (إنجلترا وفرنسا) إلى القوى البرية (ألمانيا والاتحاد السوفيتي).

و جاءت أفكار هتلر بدءاً من كتاب "حياتي"، ومرورا بخطبه الحماسية، لتكرس مفهوم المجال الحيوي لألمانيا Lebensraum، أي مساحتها الجغرافية اللائقة بها وبالجنس الآري، ولتمثل أبرز مقومات القومية الاشتراكية (النازية) التي تبناها.

و هكذا زاد التداخل في المفاهيم وصار الفصل صعباً بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك والإمبريالية.

و صعِدت الجيوبوليتيك إلى مصاف العلوم الكبرى خلال الحرب العالمية الثانية، حتى كتبت هزيمة ألمانيا نهاية لهذه المكانة.

و صار مفهوم الجيوبوليتيك بعد الحرب العالمية الثانية قرين التوظيف السيئ للجغرافيا السياسية، وهو ما أضر بتطوير الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية معاً.

و وصل الأمر في بعض الدول إلى منع تدريس الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك في جامعاتها؛ باعتبارهما علمين مشبوهين يسعيان إلى بذر العداء ويكرسان الأطماع القومية.

من الجيوبوليتيك إلى جغرافية الإمبريالية

دون حاجة لتنظير أكاديمي ومصطلحات ضخمة كانت إمبراطورية روسيا القيصرية ومنذ منتصف القرن السادس عشر تطبق فكرة الدولة العضوية Organic State حتى قبل أن تصاغ في قوالب نظرية.

و أرست روسيا المنهج الذي قامت عليه الأطماع الاستعمارية فيما بعد باعتمادها على الدور المحوري لجمع المعلومات الجغرافية عن الشعوب المجاورة وتدعيم رحلات علمية "بريئة" تقدم أبحاثاً في ميادين شتى لخدمة التوسع فيما بعد، وكان ذلك يجري على قدم وساق حتى أفول شمس الإمبراطورية القيصرية في 1917.

و بعد الحرب العالمية الثانية كان الاتحاد السوفيتي واحداً من تلك الدول التي منعت تدريس الجيوبوليتيك في جامعاتها؛ استناداً إلى أن الجيوبوليتيك والجغرافيا السياسية في ألمانيا جلبَا الكوارث على القارة الأوربية والعالم بأسره.

و لم تظهر كتب في هذين العلمين ذات قيمة إلا في منتصف التسعينيات، هذا بالرغم من أن الاتحاد السوفيتي نفسه كان أكثر النماذج وضوحاً في التطبيق الحرفي لمبادئ الطمع الجغرافي "السمعة السيئة للجيوبوليتيك" لدرجة أن من أكثر النكات شيوعاً في أوروبا في الستينيات كانت تلك التي يسأل فيها مدرس تلميذه سؤالا جغرافياً مباشراً: "من هم جيران الاتحاد السوفيتي؟" وبدلاً من أن يعدد الطالب أسماء الدول المجاورة تأتي إجابته: "جيران الاتحاد السوفيتي هم مَن يرغب هذا الاتحاد في

أن يصبحوا جيراناً له"؛ في دلالة تهكمية على أن هذه الحدود متغيرة، وتعتمد على مستوى التوسع والضم الذي تمليه الأطماع الجغرافية السوفيتية.

و بتفكك الاتحاد السوفيتي مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، وبتغير القدرات العسكرية النسبية له انكمشت الحدود، وصارت تطال الحدود الأصلية لروسيا ما قبل السوفيتية.

و قد دعا هذا أحد المفكرين السياسيين صبيحة تفكك الاتحاد السوفيتي إلى أن يعبر درامياً عن هذا بقوله: "يبدو أنه لا مفر من أن نتجرع الكأس حتى الثمالة؛ بالأمس انهدم البيت السوفيتي، واليوم تتهدم روسيا. وما الشيشان إلا مشهد في فصول تهدم البيت. أما بقية المشاهد فستتوالى بخروج مناطق الحكم الذاتي، تعقبها الأقاليم، ثم تتعاقب المشاهد والفصول عبر انفصال وحدات أصغر فأصغر".

و على الجانب الآخر كان قد ظهر على المسرح الجغرافي -مع خروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كأكبر قوة عالمية- مفهوم جديد للجيوبوليتيك وهو "الحدود الشفافة"، التي يقصد بها الهيمنة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية دون حدود خرائطية للدولة. أو ما يسميه تايلور -أشهر باحثي الجغرافيا السياسية في العقدين الأخيرين- بـ"جغرافية السيطرة من دون إمبراطورية".

و السيطرة من دون إمبراطورية هي أفضل تجسيد لتطوير الأفكار الجيوبوليتيكية، بعيداً عن الأطر التقليدية للنمو العضوي للدولة.

و هذا التطوير يسمح بأن يصبح العالم كله "المجال الحيوي" للولايات المتحدة، بعدما عاشت الأخيرة حتى الحرب العالمية الثانية في عزلة جغرافية ممتعة اختارتها لنفسها.

و أهم سمة في هذا المجال الحيوي هو "اللامواجهة"؛ استناداً إلى مزايا الحرب الإلكترونية، وتوظيف الخصوم المتناحرين في إدارة الحرب بالإنابة، أو التدخل في لحظة محددة باعتباره تدخلاً إنسانيا لصالح العدل والحرية.

و في نفس الوقت تدفع الولايات المتحدة في هذا المجال الحيوي -دون حاجة لتوسيع الحدود- بمبيعات أسلحتها وتحصل شركاتها على أفضل فرص "إعادة الإعمار" وحقوق التنقيب عن الثروات، ناهيك عن الانفراد بغسل الأدمغة بأفكار جديدة أعد لها سلفاً.

من أهم الدراسات السابقة فى جغرافية الأنتخابات

بالرغم من قدم الدراسات والأبحاث فى موضوعات الجغرافيا السياسية إلا أن موضوع جغرافية الانتخابات قد تأخر الاهتمام به على مستوى الوطن العربى و لم يحظ بالدراسات الكافية، و يعزى ذلك إلى صعوبة توضيح البعد المكانى للانتخابات و لعدم توفر المعلومات الكافية حول النتائج، و الخوف من طرق هذا الموضوع

لأسباب سياسية ترتبط بالأنظمة السياسية نفسها، و مع ذلك سنحاول استعراض أهم الدراسات التى تناولت هذا الموضوع على النحو التالى

1-غانم النجار و جاسم محمد كرم (1987) موضوعا عن السلوك الانتخابى فى الكويت، و أكدت الدراسة أهمية البعد التاريخي فى العملية الانتخابية، فضلا عن تناولها للعوامل الجغرافية التى تؤثر فى قرار الناخب عند الادلاء بصوته، كما ركزت الدراسة على أهمية الحملات الانتخابية فى توعية الناخبين و التأثير على سلوكهم.

2- كما درس جاسم محمد كرم (1988) موضوعا بعنوان جغرافية الانتخابات تطورها و منهجيتها دراسة فى الجغرافيا السياسية، حيث أشار إلى تعريف جغرافية الانتخابات و تطورها و منهج البحث فيها و علاقتها بالجغرافيا و العلوم الأخرى، و لمح بإيجاز إلى مناهج البحث فى هذا الحقل و ركز على منهجين رئيسيين، هما منهج التحليل الكلى و التحليل المكانى و أشار إلى إمكانية تطبيقهما فى الكويت و مصر، و اختتم بحثه بخلاصة مفادها أن هذا الحقل يعد إضافة جديدة و بعدا جديدا للجغرافيا السياسية

3- تعرض محمد محمود الديب (1997) لهذا الموضوع ضمن كتابه الجغرافيا السياسية منظور معاصر، حيث أفرد فصلا خاصا به تناول فيه تعريف جغرافية الانتخابات و مناهجها، كما درس أشكال الانحراف امكانى و طرق التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية و جغرافية الحملة الانتخابية، و تعرض لمناهج البحث فى جغرافية الانتخابيات و ركز على منهجين رئيسيين هما الأول: المنهج المساحى، و الثانى: المنهج المكانى، و أشار أخيرا إلى أهمية النظام الانتخابى و أثره فى الحياة السياسية، وأوصى الباحث فى هذا الحقل بأن يتوخى الدقة و الحيادية عند دراسة موضوع من هذا النوع تجنبا لما يمكن للميول السياسية و الأحكام المسبقة أن تفعله فى مسار البحث و نتائجه

4- قامت ثناء عمر (2000 – 2001) باجراء دراستين عن جغرافية الانتخابات الأولى بعنوان الخريطة الانتخابية لمحافظة المنيا و ناقشت فيها الدوائر الانتخابية و اللجان الفرعية و الناخبين أما الثانية بعنوان انتخابات مجلس الشعب 2000 فى الدائرة الأولى بمحافظة المنيا تناولت هذه الدراسة التوزيع الجغرافى للناخبين و الدوائر الانتخابية بمحافظة المنيا، كما أظهرت فيها الاختلاف بين ناخبى الريف و الحضر.

5- قام السيد محمد محمد الزغبى (2004) بدراسة عن خريطة الدوائر الانتخابية فى مصر – دراسة فى الجغرافيا السياسية، و تناول فيها التطور التاريخي

للدوائر الانتخابية فى مصر، و التوزيع الجغرافى للناخبين و المرشحين، كما قام بدراسة السلوك التصويتى و عرض مقترحات لنظام انتخابى جديد يتناسب و الأوضاع السياسية و الاجتماعية المصرية، و أهم هذه الأنظمة نظام القائمة المشتركة و هو نظام يجمع بين النظام الفردى و الانتخاب بالقائمة و يتطلب قدرا عاليا من الثقافة و التعليم للناخبين، كما أشار إلى امكانية الابقاء على النظام الفردى مع إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل يتلافى العيوب التى ظهرت فى ظل هذا النظام.

6- تعرض عبد الجليل عبد الفتاح (2004) لهذا الموضوع فكتابه المعنون جغرافية الانتخابات فى اليمن و درس فيه الدوائر الانتخابية ةفى اليمن و توزيع الناخبين و المرشحين على الدوائر، كما ناقش النظام الانتخابى فى اليمن و أثره على التوزيع الجغرافى للدوائر، و قدم فى الفصل الأول تعريفات للجغرافيا الانتخابية و مناهج البحث فيها و علاقتها بالعلوم الأخرى و فى الفصل الثانى تناول العوامل الجغرافية المؤثرة فى الانتخابات، أما فى الفصل الثالث فتناول التنظيم المكانى للانتخابات فى اليمن، و فى الرابع و الأخير تناول التحليل الجغرافى لنتائج الانتخابات فى اليمن، و فى نهاية الكتاب أشار إلى العديد من النتائج و التوصيات الهامة و المفيدة.

7- كما تناول سامح عبد الوهاب (2005) بحثا بعنوان خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة، و فيه تناول التنظيم المكانى للدوائر الانتخابية بالمحافظة، و قام بعمل نموذج اتساق للدوائر الانتخابية فى المحافظة و ذلك من خلال بناء خرائط مركبة من عدد من المتغيرات التى تتفاعل معا بحيث تؤثر فى النهاية فى تشكيل الظاهرة محل الدراسة، و تظهر فى النهاية إلى أى حد تمثل الدوائر وضعا متوسطا بالنسبة لجملة المتغيرات المؤثرة فى تشكيل الدوائر الانتخابية فى المحافظة.

8- قام حسن قطب حسن قطب (2007)بدراسة عن الانتخابات البرلمانية في محافظة اسيوط- دراسة في الجغرافية السياسية،ويتناول فيها التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية بمحافظة اسيوط،والتوزيع الجغرافي للناخبين في محافظة اسيوط،الخصائص العامة للمرشحين، والسلوك التصويتى وقام التحليل الجغرافي لنتائج الانتخابات في المحافظة.

هناك العديد من الدراسات غير العربية التى تناولت موضوع جغرافية الانتخابات و تطبيقاتها العملية فى العديد من دول العالم المختلفة، و أبرز تلك الدراسات:

1- أشار بريسكوت Prescott إلى أنه فى عام 1913 نشر سيجفريد Siegfrid بحثا عن جغرافية التصويت فى فرنسا، و فسر تباين أنماط التصويت بأنه انعكاس للتنظيمات المكانية، و ربط بين التصويت و ظروف البيئة الطبيعية و أثرها فى توجيه السلوك الانتخابى للمواطن الفرنسى،و أشار أيضا إلى أن كرهييل(1916) نشر بحثا هو الأخر عن التأثيرات الجغرافية فى الانتخابات البريطانية، و أوضح فى دراسته أن هناك ارتباطا بين المناطق الصناعية و الزراعية الفقيرة و بين التصويت لصالح مرشححزب الأحرار، بينما كان سكان المناطق الزراعية و الصناعية الغنية يصوتون لصالح حزب المحافظين.

2- تناول ساور Sauer موضوعا عن رسم الدوائر الانتخابية الأمريكية بطريقة تسمى Gerrymandering، و لاحظ انتشار هذه الظاهرة فى عدد من الولايات منها ميزورى، اركنساس، كنتاكى، و اقترح إعادة رسم تلك الدوائر على أسس جغرافية بحتة لتحقيق عدالة التصويت داخل الولايات المتحدة.

3- فسر رايت (1932) الطرق الكارتوجرافية فى عرض نتائج الانتخابات على خرائط حيث كانت وسليته فى التحليل، و أظهر عليها المؤثرات الجغرافية المختلفة فى سلوك الناخبين فى الولايات المتحدة الامريكية.

4- أما سيجفريد (Siegfrid 1947) فقد أوضحت دراسته المعنونة جغرافية الانتخابات فى أقليم أردش Ardeche عن أثر الاختلاف المكانى على نتائج التصويت فى أمريكا.

5- تناول بريسكوت (Prescott 1959) فى مثالة بعنوان وضيفة و أساليب الجغرافيا الانتخابية، و أشار إلى التطور التاريخي للجغرافيا الانتخابية و أهميتها و مناهج دراستها، و ذكر أن المهمة التى تقع على عاتق الجغرافى السياسي هىتقويمه للعوامل الاقتصادية و التاريخية و السياسية و السيكولوجية و الديموغرافية و التى تشكل مجموعة الرأى العام، و ذكر بأن هذا التقويم هو الذى سيمكن الجغرافى من الفهم الواضح للانتخابات فى أى اقليم سياسي تتم دراسته.

6- أما هنت روجر ألكسندر (Hunt Roger Alexander 1994) فقد كانت رسالته للدكتوراه بعنوان الجغرافيا و المشاركة فى الانتخابات الرئاسية الأمريكية بين عامى 1940 - 1992 حيث ركز فيها على أهمية الخريطة و اعتمدها كاحدى طرق التحليل و التفسير لنتائج الانتخابات، و قام برسم 14 خريطة لكى يصف التغيرات الجغرافية لسلوك الناخبين فى الانتخابات التى جرت فى الولايات المتحدة، كما أظهرت الدراسة أن للعوامل

الاجتماعيـة و الاقتصـادية دورافـى تغييـر نسـب المشـاركات السياسـية للناخبين الأمريكان.

7- تنـاول زولتـان و آلـن (Alan 1998 & Zoltan) فـى بحث بعنـوان جغرافيـة الانتخابـات البرلمانيـة فـى المجـر 1994 تحليـل الانتخابـات ضـمن هيكـل النظـام السياسـي فـى المجـر و عالجـا العوامـل الثقافيـة و الاجتماعيـة لـذلك المجتمـع فضـلاً عـن معالجتهمـا لوجهـات نظـر النـاخبين تجـاه التجديـد و التحديث، و خلص الباحث إلى جملة من الاستنتاجات الهامة.

عوامل قوة الدولة الطبيعية والبشرية

العوامل الطبيعية

تتضمن دراسة خصائص بيئات الدولة الطبيعية من حيث الموقع، ومظاهر السطح، والمساحة، والشكل، والمناخ من وجهة نظر الجغرافيا السياسية.

الموقع

يعتبر الموقع الجغرافي أحد العوامل المهمة التي تؤثر في الجغرافيا السياسية للدولة لتأثيره على اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكومتها. وتحلل الجغرافيا السياسية الموقع وأثره في الدولة من ثلاث اتجاهات هي:

الموقع الفلكي

ويعني موقع مكانها الدولة بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول. وهو يعكس مدى ملاءمة الدولة للحياة البشرية والتقدم الحضاري، إذ تتركز الدول المتقدمة في العروض المعتدلة. ولا يعنى هذا أن الحضارات نشأت أول ما نشأت في تلك العروض، ولكنها نشأت في الأقاليم المدارية وشبه المدارية حيث تتوافر السهول الفيضية والمياه، وكانت الصحراء حول هذه السهول الفيضية تعتبر بمثابة الدرع الواقي للحضارة في المناطق السهلية، ثم انتقلت بعد ذلك إلى المناطق المعتدلة في الشمال عن طريق الاستعمار الوافد من الشمال وهيمنته على تلك الأقاليم الحضارية.

وترتب على ذلك أن رأى هنتنجتون Huntington، أن البيئة الاستوائية محكوم عليها بالتأخر نتيجة لارتفاع درجة الحرارة والرطوبة طول العام، مما لا يشجع الإنسان على بذل مجهود للتقدم، أمّا المناطق المعتدلة فيشجع مناخها على بذل المجهود للتقدم، وبالتالي فالعناصر السوداء، التي تتفق في توزيعها مع النطاق الاستوائي تعيش في الماضي، والأجناس الصفراء تعيش الحاضر، والأجناس البيضاء صاحبة المدنية تعيش في المستقبل.

الموقع بالنسبة لليابس والماء

ويُقصد به موقع الدولة بالنسبة للقارات، والبحار، والمحيطات، وهو يحدد شخصية الدولة، ويسهم في رسم سياستها وإستراتيجيتها، وتطل معظم دول العالم على بحار أو محيطات، ومنها مالا يطل على أي بحار أو محيطات، وتعرف بالدول الداخلية أو الحبيسة.

ويؤدي الموقع الساحلي للدولة إلى غناها الاقتصادي، واحتكاكها الحضاري، وبالتالي قوتها، وتقدمها، وينعكس هذا على سكانها، الذين يتميزون بما يعرف بالنظرة العالمية ويظهر هذا في سعة أفقهم، وتفتح أذهانهم، وانطلاقهم الحضاري. ويرجع ذلك إلى أن البيئات الساحلية ترتبط دائماً بالعالم الخارجي، وتيارات الحضارة، ومحاور التقدم، إضافة إلى أنها تتطلع دائماً إلى كل جديد ولا تعرف العزلة، في حين أن سكان الدول الداخلية كثيراً ما ينعزلون عن مثل هذه المؤثرات والتيارات. وكل هذه الظروف تؤثر بدورها في الجغرافيا السياسية للدولة، فمثلاً، أدى الموقع البحري دوراً كبيراً في بناء إمبراطورية سياسية واقتصادية كبيرة في بريطانيا. حقاً، قامت الثورة الصناعية في إنجلترا على المواد الخام المحلية ورأس المال الإنجليزي، لكن لا شك أن موقعها البحري ساعدها على السيطرة على مستعمرات تستورد منها المواد الغذائية والمواد الخام، كما أصبحت هذه المستعمرات سوقاً لتصريف المنتجات البريطانية، وأنشأت بريطانيا أسطولاً تجارياً يساعد في ذلك، وأسطولاً حربياً يؤمن الطريق للأسطول التجاري.

ولتوضيح أثر الموقع البحري نُقارن بين السويد والنرويج، إذ أن كليهما متجاوران في شبه جزيرة اسكندیناوه. لكن النرويج تتسم بطبيعتها الجبلية وفقرها في الموارد الزراعية، لكنها ذات ساحل بحري طويل كثير المرافئ والموانئ الطبيعية الصالحة للملاحة، لذلك فهي دولة بحرية من الطراز الأول، ولها أسطول تجاري ضخم، وتزدهر بها حرفة صيد الأسماك. في حين أن السويد المجاورة لها تمتلك أراضي زراعية خصبة مستوية، وساحلها على بحر البلطيق متجمد فترة طويلة من السنة. لذلك فهي لم تتجه صوب البحر.

ويؤثر الموقع البحري والبري كذلك في نوع الدفاع الذي تعتمد عليه الدولة. وبغض النظر عن سلاح الطيران، الذي يوجد بكل من الدول البحرية والقارية، فيُلاحظ أن الدول البحرية تركز اهتمامها بصورة أكبر على بناء الأسطول التجاري والحربي والغواصات، في حين أن الدول القارية تركز على إعداد الجيش البري، ومثال ذلك: دفاع بريطانيا والدفاع الروسي.

الموقع بالنسبة للدول المجاورة

كلما كانت حدود الدول بعيدة عن بعضها البعض وخاصة في الدول الجزرية، كلما أدى هذا إلى تقليل المنازعات والحروب بينها، حيث تعرقل البحار عمليات الغزو وتعوقها، وأفضل مثال على ذلك بريطانيا التي لم تغزها أي قوة منذ عهد وليم

الفاتح. أمّا طول الحدود البرية فيعتبر عامل خطر يُهدد الدولة. ونتيجة لهذا أُنشئت الدول الحاجزة بين القوات المتنازعة، مثال ذلك أفغانستان، التي كانت تفصل بين المصالح الروسية في الشمال والمصالح البريطانية في المحيط الهندي. وإذا كانت الحدود البرية الطويلة تفصل بين دول صديقة، فيعتبر هذا ميزة، كما هو الحال بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية. إذ تنساب المواد الخام الآتية من كندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تسافر السلع المصنوعة، ورأس المال، والخبرة من الثانية إلى الأولى عبر هذه الحدود، ويؤدي هذا التعاون بدوره إلى القوة والتقدم الاقتصادي، ولكن قد يحدث العكس فالدول الكبيرة التي تجاور دولاً صغيرة تحاول أن تستولي عليها، مثال ذلك: ما حدث بين روسيا (الشاسعة المساحة، والكثيرة السكان، والقوية عسكرياً) ودول شرق أوروبا، إذ استولت عليها وأدخلتها في فلكها لأنها صغيرة المساحة، ومتوسطة السكان، وضعيفة عسكرياً إذا ما قورنت باتحاد السوفيت (سابقاً).

المساحة

تتباين دول العالم من حيث المساحة، فمنها ما يشغل مساحة شاسعة مثل الولايات المتحدة، وكندا، والبرازيل، والصين، والهند. ومنها ما يشغل مساحة صغيرة مثل سويسرا، والدانمارك، لبنان. ومنها ما يمثل وحدات سياسية قزمية تشغل مساحة ضئيلة مثل دولة الفاتيكان.

وتتمثل أهمية المساحة في إعطاء الفرصة لتنوع الموارد الاقتصادية وتباينها، كما تتمثل أهميتها من الناحية الحربية في إمكان الدفاع في العمق Defense in Depth، فالدولة ذات المساحة الصغيرة لا تلبث أن تُسلم أمام جحافل الجيوش الغازية، كما حدث في بعض دول أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، فقد سلمت كل من بلجيكا، وهولندا، والنمسا، وتشيكوسلوفاكيا خلال فترة قصيرة عندما اجتاحتها الجيوش الألمانية، بينما استطاع الاتحاد السوفيتي (سابقاً) أن يصمد أمام الغزو الألماني ومن قبله غزو نابليون بفضل اتساع مساحته إذ طبق مبدأ الدفاع في العمق، الذي يقوم على تسليم الأرض لكسب الوقت Selling Space to GainTime، فقد اتبع الاتحاد السوفيتي هذا الموقف الاخلائى عندما غزاه نابليون حتى أطال بينه وبين خطوط تموينه، وأدخله في بيئة طبيعية قاسية يجهلها مما أضطره إلى التقهقر ثانية. وقد سار الاتحاد السوفيتي على نفس السياسة مع الألمان سنة 1941، وقد فطن الألمان لهذه السياسة، ولذلك حاولوا تدمير الجيش الأحمر برجاله ومعداته عن طريق الالتفاف حوله لكنهم لم ينجحوا في ذلك. إلاّ أن التقدم التقني في معدات الحرب أفقد المساحة الكبيرة أهميتها العسكرية، إذ يمكن نشر الميكروبات والغازات السامة فيها قبل انسحاب الجيوش إليها.

وتكفل المساحة الكبيرة امتيازاً عسكرياً آخر، ذلك أنه إذا هُزمت دولة كبيرة فإنه من الصعب احتلال إقليمها الواسع والسيطرة عليه لا سيما إذ كانت كثيفة

السكان. مثال ذلك، أن الولايات المتحدة الأمريكية يستحيل عليها أن تحتل الصين الشعبية لو أنها انتصرت عليها لأن ذلك سوف يتطلب إيجاد قوات أكثر مما تمتلك أمريكا. وتُحقق وسائل الإنذار المبكر الآن الغرض منها بفاعلية عالية، في حالة كبر مساحة الدولة، لأنها تُتيح الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة.

ولمساحة الدولة أيضاً تأثير كبير ومباشر على قدرتها في أن تستخدم القوة في الدفاع عن نفسها. فالمساحة الكبيرة تساعد على أن تكفل للدولة وسائل الإقناع التي تأتي من القدرة على الدفاع عن النفس. أمّا الدول ذات المساحة الصغيرة فهي لا تستطيع أن تدافع عن نفسها أمام الأعداء. مثال ذلك، هولندا التي استسلمت للألمان في مدة أربعة أيام، علماً بأن الجيش الهولندي لم يكن أقل بسالة من الجيش الألماني. وتعمد الدولة الصغيرة إلى الأخذ بزمام المبادرة في الهجوم وذلك كي تبعد المعركة عن أراضيها. ومن أفضل الأمثلة على ذلك الصراع العربي الإسرائيلي الذي تبادر فيه إسرائيل باستمرار بشن الهجوم على الدول العربية المجاورة لتنقل المعركة إلى أراضي الدول المجاورة حتى لا تتأثر طاقاتها الإنتاجية، والخدمية، وسكانها المدنيون، ولتكسب مجالاً أرضياً أوسع يُمكنها من المناورة العسكرية. وقد حدث هذا في عدوان 1956، وعدوان 1967.

الشكل

كلما كانت الدولة مندمجة من حيث الشكل Shape، كلما كان ذلك أفضل من الناحية السياسية لها. ويعتبر الشكل الدائري أو القريب منه الشكل المثالي للدولة، فتكون كل أطراف الدولة على أبعاد متساوية تقريباً، لذا يترتب على الشكل الدائري للدولة أن يكون طول حدودها قصيراً بالنسبة لمساحتها، ومن ثم يقل عدد المواضع التي يحتمل أن تُغزى منها الدولة. كما يصبح في إمكان الدولة الدفاع عن هذه الحدود وحمايتها. ويساعد الشكل الدائري على سرعة نقل الجيوش والمعدات إلى أي مكان في الدولة يتعرض لغزو خارجي، كما أنه يوفر لجيوش الدولة المساحة الكافية، التي يمكن أن تتقهقر فيها إذا استدعت الظروف ذلك، وذلك لأنه يعمل على تيسير إنشاء شبكة نقل ومواصلات جيدة في الدولة. ويساعد الشكل المثالي على انصهار سكان الدولة في بوتقة واحدة مما يؤدي إلى زيادة نمو الشعور القومي لديهم، وهو عامل حاسم في رسم سياسة الدولة، ومن أفضل الأمثلة على الشكل المثالي أو القريب منه دول أورجواي، وبولندا، والمجر، وبلجيكا.

ويرتبط بشكل الدولة موقع العاصمة بالنسبة للدولة. ويعد الموقع المتوسط في جسم الدولة أفضل موقع للعاصمة، ويُعرف بالموقع المركزي Central، حيث تحتل العاصمة الوسط الهندسي للدولة، وذلك حتى يسهل الدفاع عنها من جهة، ويسهل اتصالها بمختلف أنحاء الدولة من ناحية أخرى. ومن أمثلة المواقع المثالية للعواصم الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، والقاهرة عاصمة جمهورية مصر

العربيـة، والخرطـوم عاصـمة السـودان، وبغـداد عاصـمة العـراق، وبـرن عاصـمة سويسرا، ومدريد عاصمة أسبانيا، ووارسو عاصمة بولندا.

وقد نقلت بعض الدول عواصمها من مواقع ساحلية غير متوسطة داخل الدولة، وذلك لكسب مزايا تتعلق بالشكل الجغرافي الصحيح للدولة، وهذا ما حدث في البرازيل عندما نقلت عاصمتها من ريو دي جانيرو إلى برازيليا، وفي تركيا عندما نُقلت عاصمتها من استنبول إلى أنقرة.

الحدود

الحدود السياسية PoliticalBoundaries، وهي بمثابة الهيكل الخارجي لرقعة الدولة. ولكل دولة في الوقت الحاضر حدودها السياسية، وهي عبارة عن خطوط محددة على الخرائط السياسية، وواضحة المعالم في الطبيعة. وهذه الحدود تكفلها المعاهدات والمواثيق الدولية.

وتمثل البحار والمحيطات أكثر الحدود الطبيعية، وهي حدود فاصلة يمكن أن تحمي الدولة من الغزو، خاصة إذ كانت لديها السيادة البحرية على حدودها. وتأتي الصحاري بعد البحار والمحيطات في الأهمية، ذلك لأنها تؤدي وظيفة الحماية كالبحار إلى حد ما. أمّا الجبال فتمثل حدوداً طبيعية منيعة. وهي تؤدي دورها بوصفها حدوداً سياسية في بعض المناطق، فجبال اسكندیناوه تُشكل الحدود بين السويد والنرويج، وجبال الألب تفصل بين النمسا وإيطاليا، وجبال البرانس تمثل الحدود بين فرنسا وأسبانيا. وكذلك تقوم الأنهار في بعض الحالات بوظيفة الحدود السياسية، كما هو الحال في شط العرب الذي يفصل بين العراق وإيران، ونهر السانت لورنس الذي يمثل الحدود بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية في بعض المواضع، ونهر الدانوب الذي يفصل بين رومانيا وبلغاريا، ونهر الراين الذي يفصل بين فرنسا وألمانيا.

أما الحدود الاصطناعية فمنها الحدود الفلكية، التي تتفق مع دوائر العرض وخطوط الطول، مثل الحدود بين مصر وكل من ليبيا والسودان. ومنها الحدود الهندسية التي تُرسم على شكل خطوط مستقيمة ولا يراعى في تخطيطها أي ظاهرة طبيعية، مثل الحدود بين المملكة العربية السعودية وجيرانها.

المناخ

يعتبر المناخ من أهم العوامل التي تؤثر في قوة الدولة وظروفها السياسية، لأنه يؤثر في مجهود الإنسان وبالتالي فيما يبلغه من رقي وتقدم.

وقد أثر المناخ على الأوضاع السياسية للكثير من الدول بدرجة كبيرة، إذ أن ملاءمة المناخ في جنوب أفريقيا، حيث يسود مناخ البحر المتوسط، شجع الاستعمار على أن يتخذ في هذه المنطقة شكل الاستعمار الاستيطاني، وأغرى الأوروبيين بالهجرة إلى هذا الإقليم. إما المناخ الاستوائي فلم يشجع الاستعمار الأوروبي على

الاستيطان في الدول الأفريقية، التي يسود فيها مثل غانا، والكنغو، ونيجيريا، وتوجو، وداهومي، لذا كان الاستعمار في هذه الجهات استعماراً استغلالياً.

ويمكن الاستدلال من التاريخ على أن المناخ كان له أثر كبير على سير العمليات الحربية. ويؤكد ذلك أن القيادة الألمانية كانت على بينة من أن غزو بولندا يجب أن يتم في الأيام الأولى من شهر سبتمبر، حتى تتجنب الأوحال، التي يمكن أن تتعرض لها الدبابات الألمانية بسبب سقوط الأمطار بعد هذا التاريخ. كذلك اختار الألمان شهر أبريل لغزو النرويج، حيث يشتد هبوب العواصف، وبالتالي يمكن اتخاذها ستاراً لتغطية الوحدات الصغيرة. وعبر الجيش المصري إلى شبه جزيرة سيناء في حرب 1973 عصراً، لتكون الشمس خلف ظهره ولا تكون في مواجهته، إضافة إلى إجراء بعض الدراسات الدقيقة لحركة الأمواج، والتيارات، والمد والجزر في قناة السويس، ودراسة حركة الرياح.

التضاريس

تؤثر التضاريس على القوة النسبية للدول المختلفة وعلى النواحي الإنتاجية والعسكرية فيها، وكلها عوامل تؤثر على النواحي السياسية للدولة. وتعمل التضاريس والمناخ على تحديد الإمكانات الاقتصادية المتاحة، التي يتوقف عليها رقي الدولة وتقدمها. إذ أنه كلما ازدادت مساحة السهول، وتوافرت المياه، كلما عظم الإنتاج الزراعي، ويؤدي هذا بدوره إلى تركز السكان وتكاثرهم، وقد تمتلك الدولة سهولاً واسعة مثل براري كندا، وسهول سيبريا، لكن عدم مناسبة الظروف المناخية في هذه المناطق يعرقل التقدم الاقتصادي فيها، مما يؤدي إلى تضاؤل أهمية هذه السهول.

وتعمل السهول على تيسير عملية غزو الدول التي تمتلكها، ذلك لكونها مناطق مفتوحة يسهل عبورها، في حين تمثل الجبال عامل حماية طبيعياً يقي الدولة من الاعتداءات الخارجية. وتفضل الدولة أن تولد في المناطق الجبلية، لتكون في عزلة عن غيرها، حتى تقضي فترة نموها الأولى، وعندما يشتد ساعدها وتنتقل إلى طور الشباب، ويمكنها الدفاع عن نفسها، يصبح من المناسب لها أن تنزل إلى المناطق السهلية لتتوسع فيها وتسيطر عليها. ومن أفضل الأمثلة على ذلك تركيا التي ولدت في هضبة آسيا الصغرى، وبعد أن بلغت مرحلة الشباب واشتد ساعدها، نزلت إلى السهول المجاورة وكونت الإمبراطورية العثمانية، التي امتدت من ساحل البحر الأسود إلى ساحل بحر إيجه فسواحل البحر المتوسط.

وتمثل الجبال ملجأً للدول في وقت الأزمات فتحتمي بها، ومن أمثلة ذلك ما حدث للعرب في أسبانيا، إذ تمكنوا من هزيمة الأسبان في القرن الثامن، مما أدى إلى هروب بعض المسيحيين من المناطق السهلية الجنوبية ولجأوا إلى الجزاء الشمالية الجبلية. وكذلك تركت العناصر الصربية سهول نهر الدانوب في الحرب العالمية الأولى ولجأت إلى الجبال حيث ولدت دولتهم.

ويوجد في الوقت الحاضر عدد قليل من الدول الجبلية بما تحمله الكلمة من معنى، ومن أمثلتها نيبال، وسويسرا، وأندروا، التي توجد في موقع منعزل بجبال البرانس الواقعة بين أسبانيا وفرنسا، وسيكم، وبواتان، الواقعتان في أودية تنحصر بين سلاسل جبال الهيملايا وتلال سواليك.

العوامل البشرية

1. العامل السكاني:

إن أهمية السكان في قوة الدولة تحظى بقبول عام من علماء العلاقات الدولية و نقصد بالسكان هنا العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة و هنا يجب أن نراعي العوامل الكمية و الكيفية في العامل الديمغرافي.

أ - العوامل الكمية:تتجلى أهمية العامل السكاني في تشكيل القوة العسكرية اللازمة للحرب، كما أن بعض الدول الاستعمارية حاولت الاعتماد على مستعمراتها في توفير القدرات البشرية اللازمة لآلتها العسكرية، كذلك تؤثر الكثافة السكانية على الأهمية العسكرية من حيث أن الدول ذات الكثافة الضئيلة هي موضوع مطامع خارجية أما الدول ذات الكثافة العالية هي مؤمنة لحد ما من هذه الأطماع، تتجلى أيضا أهمية التعداد السكاني في المستوى الاقتصادي حيث أن العامل البشري عنصر أساسي في عملية الإنتاج كما أن السوق الاستهلاكية هي الضمان الأكيد لازدهار الإنتاج الوطني، و من جهة أخرى يشكل الضغط السكاني عاملا فعالا من عوامل النزاع الدولي بل كثيرا ما يحاول المحللون رد أسباب التوتر الاجتماعي بشتى صوره إلى الضغط الكمي للسكان.

ب - العوامل الكيفية: قد يؤثر في قيمة الكم السكاني كارتفاع نسبة الإناث بالنسبة للذكور وكذلك الحال بالنسبة لسلم الأعمار فقد يتوافق تباين نسبة الشباب الذكور من العدد الكلي للسكان مع درجات القوة الاقتصادية للدولة و كذا مع درجات القوة الإستراتيجية كذلك.

درجة التجانس الاجتماعي لعناصر الكم البشري: أي تحقيق الوحدة الداخلية ترتبط بدرجات التجانس الاجتماعي.

التقدم الثقافي و الاجتماعي: السكان المثقفون و المتقدمون تكنولوجيا قادرون على تحمل مسؤوليات الدولة.

2. العامل الاقتصادي:

رفض التجاريون التمييز بين التفوق التجاري و التفوق السياسي حيث يكون ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري فللأوضاع الاقتصادية المقام الأول اتجاهات السياسة

الخارجية للدول و يؤكد الباحثون على أن هناك ارتباط بين الحرب كظاهرة بين الدول و بين الظاهرة الاقتصادية، فالحرب هي آثار حتمي للظاهرة الاقتصادية من حيث:

أ ـ حروب القحط:ففي الجماعات البدائية تبدو حالة القحط الناجم عن تخلف الموارد الطبيعية عن تمكين الجماعة من الاستمرار في الحياة و هكذا تبدو هذه الحالة و كأنها الوضع المحتم للحرب من أجل الاستعلاء على موارد الآخرين.

ب ـ حروب الوفرة: أما في الجماعات الصناعية فالدافع للصراع كان السعي في الحصول على المزيد من الموارد الأولية من أجل المزيد من الإنتاج.

ج ـ حروب الأسواق و التسويق: هي تلك الحروب التي تلجأ إليها الدول من أجل الحصول على الحق في أن تتاجر بحرية في منطقة معينة.

3. العوامل العسكرية،التكنولوجية و التنظيمية:

1 ـ العامل العسكري:

ينظر الكثيرون إلى درجة الاستعداد العسكري على أنه المظهر الرئيسي لقوة الدولة و يرتبط مستوى الاستعداد العسكري بعدة عوامل:

1ـ التقدم التكنولوجي في إنتاج الأسلحة و في وسائل جمع المعلومات.

2ـ القدرة على التخطيط الاستراتيجي و الذي يتفق و طبيعة مشكلة الأمن القومي التي تواجهها الدولة.

3ـ مدى كفاءة القيادات المسؤولة عن عمليات التخطيط الاستراتيجي.

4ـ مدى كفاءة التدريب و كذا مستوى القدرة القتالية للقوات المسلحة في الدولة.

5ـ مدى القدرة على حشد طاقات الدولة و إمكانياتها بالسرعة الواجبة و في الظروف التي تضطرها لإجراء تعبئة شاملة لقواتها.

2 ـ العامل التكنولوجي:

أدخل العامل التكنولوجي ثورة كلية على العلاقات الدولية حيث أضحى أهم ميزان في العلاقات الدولية بين عالم متقدم و آخر متخلف، كما أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب جديدة في الإنتاج و ساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية للدول و طورت أساليب الزراعة و ضاعفت من مردوديتها و بصفة عامة تهيأ التكنولوجيا أكفا الوسائل لاستغلال الإمكانيات الطبيعية، المادية و البشرية المتاحة للدولة كما أن التقدم التكنولوجي يزيد من القوة العسكرية حيث أصبحت تقاس بمدى قدرة الدول في إنتاج الأسلحة و في جمع المعلومات.كما تنعكس على العامل السكاني من حيث ترقية كيفه و كذا من حيث أنها تضبط أكثر فأكثر القياسات الكمية للسكان و تساعد في عملية الإحصاء، ومن ناحية أخرى أثر العامل التكنولوجي على الدبلوماسية و أضحت ميكانيزمات اتخاذ القرارات على مستوى الدول و المنظمات أكثر وضوحا.

3 - **العامل التنظيمي:**

إذا كان العامل التنظيمي يعني مباشرة المؤسسات الدستورية للدولة فإنه في الوقت نفسه يتوزع على مجموعة من المتغيرات مرتبط بالجوانب المعنوية للدولة.

أ - العامل الإيديولوجي: هي منظومة من التصورات و الأفكار و الأوهام و المفاهيم التي تميز مجتمع ما. و لا يجوز للمحلل إغفال العنصر الإيديولوجي كعنصر تفسيري للظواهر الدولية فالإيديولوجية هي المحرك الرئيسي للسياسات الخارجية للدول لأنها تمثل اختلاف البيئات و الأفكار و المعتقدات المؤثرة على صناعة و اتخاذ القرار.

ب - الروح الوطنية للدولة: الوحدة الوطنية هي تكامل الجماعة المشكلة للدولة تكاملا يسقط عنها أسباب التصادم المؤدي إلى الضعف، و الوحدة الوطنية تتجسد أساسا في الدولة و هي الطريق المؤدي لرفع الروح المعنوية للدولة التي بدورها تشكل أحد الركائز التي ترتكز عليها قوة الدولة.

ج - الاعتبارات المتعلقة بكفاءة الأجهزة السياسية و الدعائية و الدبلوماسية للدولة: تتوقف كفاءة الأجهزة السياسية للدولة على الاستقرار السياسي و على شكل النظام السياسي كدبلوماسية الدولة التي يقع عليها عبء تجميع هذه العوامل الطبيعية و الاجتماعية في كل واحد متكامل لكي تتحرك به في الطريق إلى تحقيق أهدافها الخارجية و ذلك بالأسلوب الدبلوماسي في زمني السلم و الحرب.

د - شخصية و سلوك رجل الدولة: هو عامل يقوم أحيانا بدور بارز في تقرير الأهداف القومية للدولة و شخصية القادة السياسيين، و المسؤولين، كما يؤثر أيضا في قوة الدولة حيث نجد أن التغير في أنماط القيادات السياسية الحاكمة ينتج في أغلب الأحيان تغيرات هامة في الاتجاهات الخارجية للدولة و في بعض الحالات يكون نفوذ القائد السياسي و تأثيره على السياسة الخارجية مطلقًا.

جغرافية الانتخابات

تطورت الجغرافيا السياسية من دراسة الدولة كونها وحدة سياسية إلى دراسات عديدة متعمقة ترتبط بالتحولات الاقتصادية و السياسية و العالمية التى طرأت على الساحة السياسية فى الفترة الأخيرة.

و من ثم فالجزء التالى يعرض ماهية جغرافية الانتاخبات و نشأتها و تطورها و أهميتها و مجالاتها و مناهج دراستها و علاقتها بالعلوم الآخرى.

1- ماهية جغرافية الانتخابات:

من أحد نتائج الاتجاهات المعاصرة فى الجغرافيا السياسية هو ظهور فروع جديدة لها و كان من أهم هذه الفروع " جغرافية الانتخابات " Electoral Geography

و التى وجدت على يد أندريه سيجفريد " Endre Sigfreid " من المدرسة الفرنسية لذا يعتبر أبا لجغرافية الانتخابات.

و تدرس جغرافية الانتخابات النشاط الانتخابى داخل الدولة عن طريق تحليل الدوائر الانتاخبية، التعرف على التباين المكانى فى التصويت و التأثيرات الجغرافية التى نتج عنها هذا التباين، دراسة الحملات الانتخابية للمرشحين و البعد الجغرافيى لها، و دراسة السلوك التصويتى للأفراد و الجماعات و ذلك بالتعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية و التاريخية و الثقافية و غيرها من الأمور التى تشكل الرأى العام للناخبين.

و قد عرف " جاسم كرم " جغرافية الانتخابات بأنه ذلك الفرع المعاصر للجغرافيا السياسية و الذى عن طريقه نستطيع تفسير التباين فى الأنماط الأنتخابية السائدة فى مكان معين و دراسة و تحليل تغيرات السلوك التصويتي للناخب من مكان لأخر أو من دائرة انتخابية لأخرى و معرفة أسباب هذا التغيير.

كما عرفها محمد محمود الديب بأنها العلم الذى يدرس الأبعاد المكانية فى مناورات الساسة على المستويات المحلية و القومية و الآقليمية للوصول للحكم.

و هناك من يرى أنه لا علاقة لجغرافية الانتخابات بالجغرافيا السياسية و انها أقرب إلى علمى الاجتماع و السياسة أكثر من علم الجغرافيا، فى حين يرى فريق آخر أنها تدخل فى صلب هيكل الجغرافيا السياسية الحديثة لتكون فرعا تطبيقيا مستقلا بذاته. هذا بالإضافة إلى الجدل عما يكون أن تضيفه جغرافية الانتخابات للجغرافيا السياسية و حول النهاية التى ترمى إليها الدراسات من غايات.

و يمكن القول أن جغرافية الانتخابات هى الفرع الجغرافى الذى يتناول العوامل الجغرافية المؤثرة على العملية الانتخابية عن طريق دراسة خصائص العملية الانتخابية و مشكلاتها من كافة جوانبها و دراسة القوى السياسية المؤثرة فى الانتخابات و مدى تأثيرها على الناخبين و البحث فى أسباب ذلك.

2- نشأة جغرافية الانتخابات و تطورها:

ظهرت جغرافية الانتخابات كموضوع فى اطار الجغرافيا السياسية فى العقد الثانى من القرن العشرين و تزامن ذلك مع ظهور الجغرافيا السياسية كونها علما مستقلا ذا منهج محدد و منظم فى أواخر القرن التاسع عشر و بداية القرن العشرين حيث نشر عالم الجغرافيا البشرية الألمانى فريدريك راتزل " F. Ratzel " كتابه الشهير تحت عنوان الجغرافيا السياسية علم 1897 م.

أول دراسة فى مجال جغرافية الانتخابات كانت عام 1913 عندما أجرى سيجفريد بحث عن الانتخابات فى أقليم " أردش Ardeche " بغرب فرنسا و علاقتها بالظروف الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و فى عام 1916 قدم Krehbiel دراسة عن دلالة المؤثرات الجغرافية فى تحليل النتائج البرلمانية البريطانية بين 1885 – 1910 و اهتمت الدراسة بدراسة العلاقات المتبادلة بين نتائج الانتخابات و الاحصاءات المهنية

فى عام 1918 قام Carl Sauer بدراسة تقسيم الدوائر الانتخابية للكونجرس بهدف اظهار الجريماندرية Gerrymander ·. و حدد العوامل الطبيعية المؤثرة على التقسيم بضمه عوامل و هى: الموقع - طبوغرافية سطح الأرض – أنواع التربة - الصرف – مصادر المعادن ؛ و كلها عوامل تميز الدوائر الانتخابية.

و فى عام 1932 تم نشر سلسلة من الخرائط تبين انتخابات رئاسة الجمهورية فى الولايات المتحدة الأمريكية و الطريقة التى صوت بها أعضاء المقاطعة و أظهرت هذه الخرائط الفروق الآقليمية التى لا يستطيع المعلقون السياسيون إدراكها و ذلك من خلال أطلس الجغرافيا التاريخية للولايات المتحدة.

و فى عام 1949 درس سيجفريد التطور التاريخي للانتخابات فى الفترة 1871 – 1940 فى منطقة تقع على الضفة الغربية لنهر الرون، و رسم مجموعة من الخرائط توضح نتائج الانتخابات و قارن بينها و بين المظاهر الجغرافية و الاقتصادية و الاجتماعية فى المنطقة

و توالت الدراسات بعد الحرب العالمية الثانية و كانت أغلبها على أيدى جغرافيين فرنسيين و أمريكيين ففى عام 1959 قدم بريسكوت Prescott دراسة فى وظيفة و طريقة جغرافية الانتخابات و فيها اقترح أن تكون الدراسات الانتاخبية نقطة البداية للبحث العلمى فى الجغرافيا السياسية عن طريق إيجاد معيار للتقسيم الآقليمي للدولة بالإضافة إلى ضرورة أن يكون النظام الانتخابى خاليا من الانحياز إلى طرف دون الآخر، و إن وجد هذا الانحياز فلن تكون هناك فائدة تجرى من الاحصائيات الانتخابية.

و فى السبعينات من القرن العشرين ظهرت العديد من الدراسات كما فى ألمانيا و الهند و اليابان و انجلترا و دول ما بعد الشيوعية و هولندا و فى أواخر السبعينات اهتم الجغرافيين بدراسة الحملات الانتخابية للمرشحين.

زاد الاهتمام بدراسة جغرافية الانتخابات فى دول العالم المتقدم لأنها تأخذ بنظام الديموقراطية الليبرالية.

و عقب انتهاء الحرب الباردة اكتسب موضوع الانتخابات بعدا جديدا حيث أصبحت الديموقراطية هدفا عالميا تطمح إليه كافة الشعوب ؛ خاصة البلدان التى كانت تحت وطأة أنظمة الحكم الشمولية التى كانت سائدة فى الدول التى أخذت بالنهج السوفيتي فى الحكم.

و تتميز جغرافية الانتخابات فى الوقت الحاضر بطابع العالمية تبعا لإشاعة الديموقراطية، إلا أنها تعانى من صعوبات كثيرة فى وجه محاولات وضع أسس و

قواعد هامة تنطبق على كل دول العالم نظرا لكون عملية الانتخابات عبارة عن قضية داخلية ترتبط بالظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية لكل دولة، كما أن هذه الظروف عرضة للتغير المستمر ؛ و بالتالى تتعدد و تتغير أنظمة العمليات الانتخابية ؛ مما يعرقل التحليل الجغرافى للانتخابات على مستوى العالم، و لا يؤدى فى النهاية إلى خلاصة عامة يمكن الاستناد عليها كحجة علمية.

3- مجالات دراسة جغرافية الانتخابات:

يمكن تحديد ميادين دراسة جغرافية الانتخابات فى الآتى:

- التحليلات الجغرافية للدوائر الانتخابية
- التباين المكانى للتصويت و أسبابه و تغيره
- النظام الانتخابى و مغزاه الجغرافى
- البرامج الانتخابية للأحزاب و القوى السياسية المشتركة فى المنافسة ليستدل منها على الاعتبارات الاقتصادية و الاجتماعية التى أثرت على الأفراد عند اتخاذ قرارات التصويت
- الخصائص الديموجرافية و السياسية للناخبين و المرشحين
- طريقة توزيع المقاعد الممثلة للدوائر الانتخابية
- الدعاية و مدى تأثيرها بالبيئة المحلية ؛ و آثرها فى خلق توجهات معينة لدى الناخبين.
- تخطيط الحملات الانتخابية للمرشحين
- البيئة الجغرافية و الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للدوائر الانتخابية و تأثيرها على السلوك الانتخابى
- السلوك التصويتى للفرد و الجماعة بهدف الوقوف على العوامل الجغرافية المكانية التى تؤثر على السلوك التصويتى

هناك موضوعات آخرى جذبت اهتمام الجغرافيين المهتمين بالانتخابات فى السنوات الأخيرة كدراسة الأحزاب السياسية و أقاليم الدعم الجغرافى لها، و أشكال التصويت فى المجالس التشريعية، و دور الأيدلوجيات فى توجيه السلوك الانتخابى للسكان.

4- مناهج الدراسة فى جغرافية الانتخابات:

المنهج هو التنظيم الجيد أو الترتيب الصائب للعمليات العقلية التى يقوم بها الباحث عند دراسة مشكلة ما بهدف الكشف عن حقيقتها و البرهنة عليها. كما يمكن تعريفه بأنه أساليب معروفة لنا تستخدم فى عمليات تحصيل المعرفة الخاصة بظاهرة معينة

تغيرت مناهج البحث فى جغرافية الانتخابات لابراز و تأكيد علاقتها الحميمة بالجغرافيا معتمدين على التفسير و التحليل و رسم الخرائط لنتائج الانتخابات و التى

توضح التباين فى أنماط التصويت و يمكن حصر هذه الطرق فى منهجين هما المنهج المساحى و المنهج المكانى

أ- المنهج المساحى " Areal approach ":

و هو المنهج الذى اعتمد عليه سيجفريد فى دراسته للانتخابات فى منطقة أردش بفرنسا علم 1913، و تتلخص طريقة هذا المنهج فى تحليل نمط السلوك البشرى و اظهار التباين المكانى للناخبين و علاقتهم بالمتغيرات الجغرافية كالعوامل الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و البيئية، كما يركز على دراسة الاختلافات المكانية فى نتائج التصويت من خلال استخدام العلاقات المساحية مع الآخذ فى الاعتبار تحديد المتغيرات الجغرافية التى تساهم فى صياغة المواقف السياسية و السلوك الانتخابى للسكان كما يهدف هذا المنهج إلى تحليل الأنماط المكانية كنتائج الانتخابات فى ضوء علاقتها الأيكولوجية، و على الباحث فى هذا المنهج أن يكشف عن خصائص الناخبين و تحليل شخصياتهم التى أثرت فى عملية التصويت، و من ثم يتضح الصالح العام لهذا الحزب أو ذلك، و يدخل فى هذه الخصائص التباين المكانى فى الظروف البيئية و الاقتصادية و الاجتماعية.

ب- المنهج المكانى " Spatial approach ":

اتجهت دراسة جغرافية الانتخابات بعد عام 1960 إلى نفس الاتجاه الحديث الذى اتجهت إليه الدراسات الجغرافية بصفة عامة فقد انتقل محور التركيز من التركيز المساحى " Areal" إلى التحليل المكانى " Spatial " و من التركيز على الخصائص الموقعية إلى الاهتمام بالموقع النسبى و التفاعل المكانى.

لذا المنهج المكانى - السلوكى يهتم بقياس التغيرات المكانية و تحليلها مثل المسافة و الرابطة و الصلة و أثر الجوار فى السلوك الانتخابى للفرد. و بناء عليه فإن ذلك المنهج يرى أن السلوك الانتخابى للفرد لا يرجع إلى التغيرات المكانية فى الوحدة المساحية فقط ؛ و انما لوجوده فى وسط جغرافي متميز يؤدى إلى الاستجابة الانتخابية للفرد.

كلا من المنهجين المساحى و المكانى – السلوكى يهتمان بأثر التباين المكانى على السلوك التصويتى للناخب فى ضوء جغرافية المكان الذى يعيش فى ظله أو دراسة إجماليات نتائج التصويت فى كل منطقة فى ضوء ظروفها الجغرافية.

بالإضافة للمنهجين السابقين لا يمكن الاستغناء عن المناهج الأساسية فى الجغرافيا السياسية، و التى تمكن الباحث من تفسير العديد من العناصر فى العملية الانتخابية، و منها المنهج الأصولى " Principle approach " و الذى يبحث فى مفاهيم و أسس جغرافية الانتخابات و طرق البحث فيها و أهدافها، و المنهج التاريخي " Chronological approach " و الذى يوضح التطور التاريخي لظاهرة الانتخابات، و ما يتعلق بها من تقسيم الدوائر الانتخابية و النظام الانتخابى المتبع حيث أن ظاهرة

الانتخابات ظاهرة مستمرة و تتغير من فترة لأخرى. و المنهج الوظيفي " Functional approach " و يمكن من خلاله تحليل التقسيمات الانتخابية و القوانين التى ترتبط بالعملية الانتخابية و ايضا تحديد الاتجاهات السياسية و تحليلها فى الدولة و رصد مدى التباين الإقليمي فيها.

و بالرغم من تعدد المناهج فهذا لا يعنى تضارب، بل أن لكل منها ضرورته و أهميته ؛ فقد لا يصلح أحدهم دون الآخر لحاجة البحث إليه.

5- علاقة جغرافية الانتخابات بالعلوم الأخرى:

ترتبط جغرافية الانتخابات بالعديد من العلوم الأخرى شأنها فى ذلك شأن علم الجغرافيا الذى يتصف بالشمولية نتيجة الارتباط بالعديد من العلوم الأخرى الناتج عن عملية الامتصاص الفكرى لتلك العلوم.

و نجد جغرافية الانتخابات ترتبط ارتباطا وثيقا بالعلوم السياسية و علم الاجتماع السياسي و علم القانون و علم النفس البيئي و الذى يهتم بدراسة العلاقة بين السلوك البشرى البيئة التى يعيش فيها و يتفاعل معها.

مصطلح أمريكى معناه التلاعب فى الانتخابات خاصة فى رسم حدود الدوائر الانتخابية لمحاباة أحد المرشحين ؛ و هو نسبة لحاكم ولاية ماساشوسين Elbridge Garry الذى ابتدع نظام التقسيم التفصيلي للدوائر الذى بمقتضاه أعيد رسم دوائر مقاطعة Essex بصورة تسمح للحزب الحاكم بتحقيق ما يصبو إليه من أغلبية و تفتيت اصوات المجموعات المعارضة و ذلك فى الانتخابات التى كان مزمع اجراءها فى عام 1812.

مناهج البحث في الجغرافيا السياسية

تتعدد منهاج البحث المستخدمة في الجغرافية السياسية، ويتوقف ذلك على موضوع الدراسة هل هي دراسة للدولة أم مشكلة سياسية دولية أو محلية، أم دراسة للحدود السياسية،أم دراسة أصولية للأقليات في العالم وغيرها من الموضوعات التي تعد ميادين لباحث الجغرافية السياسية.

ونذكر من مناهج الجغرافية السياسية المنهج التاريخي، والمنهج الإقليمي، ومنهج العالمية، والمنهج الوظيفي، والمنهج المورفولوجي، ومنهج جونز، ومنهج تحليل القوة.

1- المنهج التاريخي: The Historical Approach

الذي يدرس نمو الدولة وتطورها حتى بلغت مرحلة النضج السياسي الحالي لها، وتطور رسم حدودها السياسية، والجذور التاريخية لإحدى المشكلات التي تواجهها مثل مشكلة دارفور في السودان، ومشكلة كشمير، وأثر الاستعمار في كثير من دول العالم الثالث في قوة وضعف الدولة، فالتحليل التفصيلي لدولة مثل إسرائيل

لابد له من تفسير لتطور هذه الدولة، وأثر هذا النمو على شكلها ووضعها السياسي الحالي، ولكن هذا المنهج يجب أن يتناوله باحث الجغرافية السياسية بشكل يخدم موضوع دراسته، ولا ينزلق وراء حجم ضخم من الأحداث التاريخية تبعده عن موضوعه ويصبح في هذه الحالة كباحث في التاريخ السياسي ـ، هذا فضلا على أن الجغرافي يجب ألا يخرج بإحكام عامة أو مبادئ نتيجة دراسة حالات خاصة.

2- **المنهج الإقليمي: The Regional Approach**

يقوم هذا المنهج بتحليل الوحدة السياسية من حيث العناصر التي تتكون منها أو التي تكونها مثل الظاهرات الطبيعية والاقتصادية والبشرية، وشكل وحجم ومناخ الدولة، والسكان وغيرها، وتحليل التاريخ السياسي للدولة، وحدودها، وعلاقاتها السياسية بالعالم الخارجي ويعيب هذا المنهج كم المعلومات الكبير الذي يخشى معه على الباحث أن ينتهي به الأمر إلى وصف مجموعة من الدول وصفا إقليميا، والجغرافيا السياسية بهذا الشكل لن تكون لها شخصيتها المميزة. فعلى الباحث الجغرافي في هذا المجال أن يستفيد من هذا المنهج في إبراز المشكلة موضوع دراسته بتحليل المعلومات والبيانات المختلفة بطريقة " الجغرافي الإقليمي" الذي يختار ما يريده من الدراسة الإقليمية التي تفيد في فهم طبيعة المشكلة وأسبابها الجغرافية.

3- **منهج النظم العالمية في التحليل: The world systems Analysis pproach**

يتعلق هذا التحليل بالكيفية التي نتصور بها التحولات الاجتماعية على المستوى العالمي لقد درج الباحثون على الخلط بين مصطلح " المجتمع" ومصطلح " البلدان" وبذلك خرجوا نتائج عن بعض المجتمعات ثم طبقوها على بعض البلدان، ومن ثم نتحدث عن بعض المجتمعات مثل المجتمع الفرنسي، والمجتمع الأمريكي، والمجتمع الصيني، والمجتمع المصري.. الخ ولما كان هناك أكثر من مائتي دولة في عالم اليوم، فإن هذا يعني أن يتوجب على دارسي التغير الاجتماعي أن يتعاملوا مع ما يقارب على الأقل مائتي مجتمع. وهذا أثر مقبول في العلوم الاجتماعية التقليدية، ويمكن أن نسميه فرضية " تعددية المجتمعات إلا أن "منهج النظم العالمية" والتحليلي يرفض تماما هذه النظرة بوصفها نقطة انطلاق تقودنا إلى تفهم حقيقي لعلمنا المعاصر.

ويقوم هذا المنهج بتحليل أبعاد المنظومة التاريخية، وديناميات الاقتصاد العالمي، والموجات اللوجسقية، والبنية المكانية للاقتصاد العالمي، والنطاق الجغرافي للنظام، والقوة السياسية في الاقتصاد العالمي، وطبيعة القوة (الأفراد – المؤسسات – الطبقيات – الشعوب).

4- **المنهج الوظيفي: The Functiona Approach**

يهدف إلى دراسة الدولة من حيث علاقاتها الخارجية والداخلية، وكيف يمكن للدولة أن تحافظ على كيانها الداخلي في ظل منظومة مجتمع دولي متكامل، وأثر العوامل الجغرافية كالمناخ، والتضاريس، والقوميات المتعددة، أو جماعات الشعوب على الأنشطة السياسية للدولة، وكذلك أثر المظاهر السياسية بدورها على العوامل غير السياسية كأنماط الاستقرار واستخدام الموارد وتطور شبكات النقل والاتصال،

ونمو الخدمات والمرافق وغيرها، كما يدرس قدرة الدولة على التكيف والبقاء والنمو في ظل الظروف الأوضاع الخارجية حولها، ومشكلاته الإقليمية مع الدولة المجاورة.

من هنا يهدف هذا المنهج إلى التحليل السياسي للوحدة السياسية من خلال الوظائف الداخلية والخارجية التي تؤديها.

5- منهج جونز ونظرية المجال الوحيد: "The unified Theory

تتألف من خمسة حلقات هي الفكرة السياسية (إنشاء الدولة) والقرار السياسي، والحركة السياسية والمنطقة السياسية، وهي حركات متصلة، وضرب لنا مثلا بالصهيونية (الفكرة السياسية) وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (القرار السياسي) والهجرة الشرعية وغير الشرعية لليهود من الخارج " الحركة"، وإنشاء المستعمرات العسكرية الإسرائيلية وفرق الهاجا في الإرهابيين (المجال)، وقيام إسرائيل في 1948 (المنطقة السياسية).

6- المنهج المورفولوجي: The Morphological Approach

يقوم هذا المنهج على تحليل أنماط الظاهرات السياسية للدولة وتراكيبها، حيث يوجد نمط التنظيم السياسي الإداري داخل الدولة أو نمط التنظيم الإقليمي (كتل إقليمية) أو تنظيمات عالمية (اتحادات دولية)، أما تركيب الظاهرات السياسية فتمثيل عواصم الدول وشعوبها، ومواردها الاقتصادية، وشكل الحدود السياسية، والمشكلات التي تواجه المناطق المختلفة.

7- **المنهج الوصفي: The landscape Approach**

يهتم هذا المنهج بدراسة المسرح السياسي للدولة، من حيث الموقع الجغرافي، والمساحة، الشكل، ونواة الدولة وقلبها، والأقسام السياسية بها، والشكل الداخلي وصف السلالات واللغة، والدين، الأجناس، والأحزاب السياسية وميولها والتمثيل النيابي، والحقوق المدنية، كما تدريس العناصر الخارجية (وصف الحدود السياسية وتطورها وتركيبها ومشكلاتها وشكلها العام وكذلك شكل الدولة ووصف علاقاتها الدولية الأخرى وكذلك وصف للمجتمع البشري بتركيباته المتعددة، والأسلوب الاقتصادي الذي تتبعه الدولة وأثره في قوتها وضعفها.

8- **منهج تحليل القوة: The analysis Approach**

ينظر هذا المنهج في تحليل العوامل الجغرافية المؤثرة في قوة الدولة وضعفها وتكتلاتها مثل جوانب الطبيعية، وموارد الثروة الاقتصادية، والثروة البشرية، ووسائل النقل والمواصلات من حيث حجم الشبكة وكفاءتها وربطها جميع أجزاء الدولة" وكذلك عدد السكان وخصائصهم، والنظام السياسي، والموقع الجغرافي النسبي والفلكي وأثره على تنوع الموارد الاقتصادية، وشكل الدولة وحدودها، وأثر البيئة الجغرافية على علاقاتها السياسية الداخلية والخارجية.

نشأة الجغرافيا السياسية

ترجع نشأة الجغرافيا السياسية لبداية القرن الماضي (ق 20) إلى أن له جذور قديمة تنقسم خلال أكثر من 2000 عام لثلاث مراحل:

- مرحلة الحتم الجغرافي وأثره على العلاقات السياسية.
- مرحلة الدولة ككائن حي و الجيوبولتيكا
- مرحلة دراسة الوحدات (المناطق) السياسية

و تعبر كل مرحلة من المراحل السابقة على فترة محددة في تاريخ الجغرافيا السياسية، فنجد أرسطا طاليس، وابن خلدون عند العرب يمثلان الفترة الأولى، بينما يمثل الفترة الثانية راتزل «الحتم الجغرافي، وتأتي الفترة المعاصرة، نجد وتلس وجونز، وهارتز هورن، وهي الفترة الأخيرة.

و مما لا شك فيه أن الإنسان القديم في إدراكه للتفاعل بين الإنسان والبيئة المحيطة به لم يكن إدراكاً علمياً له إطاره ومنهجه، بل كانت إرهاصات تحدث عنها العالم الإغريقي أرسطا طاليس (383 – 322 ق.م)، حيث تكلم عن الدولة المثالية، وحدد عناصرها في حجم السكان، وكم الموارد الاقتصادية، حيث ذكر أن حجم السكان يجب أن يكون متوسطاً بحيث يسهل حكمه، فلا هو بالحجم الكبير الذي يصعب حكمه، ولا هو بالحجم الصغير الضعيف، وكانت رؤيته تنصب على أن الاعتبار السياسي له الأثر القوي في تحديد الحجم المثالي لسكان هذه الدولة من أجل

تحقيق الاستقرار والطمأنينة والرفاهية لكل أفراد هذه الدولة، وفي نظرة أن الحجم الأمثل للسكان يتحقق بمعرفة كل الناخبين لمنتجهم ولأنفسهم شخصياً ولكن يعيب على هذا الرأي الآن ذلك التطور في وسائل الاتصال والإعلام من أجهزة الدش والراديو، فيستطيع أي مرشح أن يظهر على شاشات الدش والتلفزيون أمام عدد كبير وضخم من الناخبين، دون وجود علاقة شخصية بين الناخب والناخبين له، كما أن نجاح الدولة المثالية في رأي أرسطا طاليس يتحقق باستغلال الموارد الاقتصادية المختلفة مما يحقق الاكتفاء الذاتي لشعوبها، وهي دعوة لا تتحقق في عالمنا المعاصر، حيث الاختلافات في الظروف الطبيعية والبشرية لكل دول العالم، والتطلعات الكبيرة لحكومات اليوم لا تقف عند حدود الدولة السياسية، مما خلق المشكلات السياسية، وبالتالي الحروب والمجاعات والأزمات التي لا تحقق الرخاء والرفاهية لشعب من الشعوب.

أما عن رأيه في العاصمة المثالية للدولة التي تجمع بين الموقع الحصين، وبين الأداء الجيد لظروفها، كما أنه عالج الصفات التي يجب أن ينصب بها الجيش البري، والأسطول الحربي الذي يضم عناصر مرتزقة من غير المواطنين، كما أنه ناقش وظائف الدولة، والحدود السياسية المحصنة، وبالتالي فقد تطرق لكثير من موضوعات الجغرافيا السياسية التي تعالج في الوقت الحاضر، أما عن العالم العربي ابن خلدون (1382 - 1405) فقد ألقى الضوء في مقدمته على فكر الجغرافيا السياسية عند العرب في نهاية القرن الرابع عشر الميلادي وناقش موضوعات هامة مثل القبيلة والدولة، والصراع القائم بين البدو والزراع، وعرض رأيه في ظل الحتم البيتي.

وقد جاءت المرحلة الثانية في تطور فكر الجغرافية السياسية على يد العالم الجغرافي الألماني راتزل (1844-1904) لتشهد البزوخ الحقيقي للجغرافيا السياسية، حيث تأثر في أفكاره بمبدأ دارون «البقاء للأقوى» و الحتم الجغرافي، وظهرت آراءه في عدة نقاط منها: الدولة كائن حي، يتوقف نجاحه على إمكانية الحصول على مساحات إضافية، بالإضافة إلى التلاحم التام بين أرضها وسكانها، ونشرت هذه الأفكار في كتابه " الجغرافية السياسية " عام 1897، وقد كان ذلك بمثابة الانطلاقة الأولى لكل من الجغرافيا السياسية والجيوبولوتيكا.

وجاء تطور الجغرافيا السياسية بعد ذلك بطيئا، وظهرت كتابات في الجغرافيا السياسية منها كتاب بومان باسم " العالم الجديد" وهو أستاذ أمريكي، ركز في كتاباته عن سياسة وجغرافية عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى (1914 - 1918) وقدم لنا دراسة موضوعية لما بقي من حطام الحرب لعالم يسوده التفاؤل، أما كتاب وتلس The Earth and state فهو كتاب منهجي ويعد من الكتب المهمة خاصته في الموضوعات الإقليمية التي درسها.

وجاء القرن العشرين ليشهد الثلث الأول منه ظهور بعد الأبحاث والكتب في مجال الجغرافيا السياسية، ولكن بشكل متقطع وغير مفهوم، حيث كانت معظم الكتابات تتميز بالوصف الإقليمي مع عجالة تاريخية سياسية وإحصائية غير دقيقة، وغياب المنهج التحليلي.

وظهرت الجيوبولوتيكا بخطى كبيرة وثابتة في ألمانيا في الوقت الذي تتغير فيه الجغرافيا السياسية، ودارت فكرة الجيوبولوتيكا حول كارل هوس هوفر ومدرسته، حيث عرفها بأنها علم دراسة علاقات الأرض ذات المغزى السياسي، وترسم المظاهر الطبيعية لسطح الأرض، الإطار للجيوبولوتيكا الذي يجب أن تتحرك فيه الأحداث السياسية التي تحدث إذا أريد لها النجاح المستمر، وهي بذلك تهتم بدراسة الدولة من الناحية السياسية في إطار ديناميكي على أنها كائن حي، وليس في إطار جامد استاتيكي. وقد كانت الجيوبولوتيكا التي نادي بها كارس هوس الألماني وكلن السويدي بمثابة نظر شؤم وكراهية للألمان، حيث ظهرت فكرة المجال الحيوي الألماني ونظرية ماكنيدر عن الجزيرة العالمية، ومحاولات تقسيم العالم إلى مناطق سياسية ونشرت هذه الأفكار عام في مجلة الجيوبولوتيكا الألمانية كضمير جغرافي للدولة، إلا أنه كان فكرا مجردا من القيم العلمية والإنسانية حيث ركز على خدمة النازية الألمانية لما تضمنه من مخالفات وأفكار مزيفة غير موضوعية.

وأدى تقدم الجيوبولوتيكا على هذا النحو المزيف والمجرد من الأخلاق الإنسانية في ألمانيا إلى تأخرها وبطء تطورها، وفقدت روحها العلمية، وجاء تأخر الجغرافيا السياسية بسبب الجيوبولوتيكا الألمانية بالإضافة إلى نظرية الحسم الجغرافي، والدراسات الوصفية، علاوة على ادعاءات هتلر بخصوص المجال الحيوي، واستغلال بعض المفاهيم الجغرافية المحرفة مثل كثافة السكان لأغرض السياسة العدوانية، حيث صور الجغرافيا السياسية في ذهن الناس بأنه فكرة للحرب والعدوان على أراضي الغير، مما جعل الجغرافيون والسياسيون ينفضون هذا المولود والكريه عن أكتافهم متنكرين منه وينسبونه إلى بعضهم البعض، وبالتالي ماتت جيوبولوتيكا هوس هوفر بعد الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) لتفسح المجال أمام الجغرافيا السياسية لكي تنتعش وتتقدم من جديد خلال العقد الخمسين من القرن الماضي، حيث ظهر لها منهما وفكرا واضحا، مثل المنهج الوظيفي لها رتز هورن، ومنهج النظرية الموحدة لجونز، ولكن كان تقدما بطيئا، لما لاقته من نفور كثير من الجامعات في حذف هذا العلم من مناهجها بسبب الجيوبولوتيكا.

وجاء عام 1967 ليشهد بداية تطور هائل في علم الجغرافيا السياسية، حيث حرصت كل دول العالم في ميدان الجغرافيا السياسية منذ عام 1990، ولما تتميز به الجغرافيا السياسية في وقتنا الحاضر بطابع العالمية والشمول، وتعدد العلاقات

الخارجية واتساع مجالها لكثرة الوحدات السياسية، مع تعقد العلاقات الخارجية والداخلية لها حتى أصبح العالم يشكل وحدة جغرافية سياسية واحدة.

و بناء على ما سبق فإن تطور الجغرافيا السياسية جاء كما ذكر فتحي مصلحي في ثلاث مراحل تطورية متباينة، لكل منها خصائصها المميزة على الرغم من تداخلها، وعدم وجود حدود زمنية فاصلة بينها:

المرحلة الأولى: الجغرافية السياسية في ظل الحتم الجغرافي:

ومن أعلام المرحلة أرسطو وأفلاطون واسترابون في العصورالوسطى والحديثة، فقد تناول أرسطو في كتابه عن السياسة فكرة الدولة المثالية، حيث أوضح أن أهم عنصرين في هذه الدولة هما السكان وموارد الثروة، وأن العلاقة بين الاثنتين هي التي تحدد قوة الدولة كما تحدث عن عاصمة الدولة وضرورة أن تجمع بين الحصانة والدفاع من ناحية، وخدمة إقليمها من ناحية أخرى، وعالج أرسطو قوة الدولة العسكرية، وكافة وظائف الدولة، كما اهتم بالحدود السياسية.

وقد سيطر الحتم الجغرافي على أفكار الجغرافية السياسية خلال تلك المرحلة، حيث كان يتم تفسير الظاهرات الجغرافية السياسية بظاهرات طبيعية، فقد كانت كتابات أرسطو حتمية، ركز فيها على حتمية تأثير الموقع الجغرافي والفلكي وما يرتبط بهما من ظروف مناخية تؤثر في السلوك السياسي للإنسان، وتشابهت أفكار أفلاطون مع أرسطو، أما إسترابون فقد حدد بقاء الدولة الإمبراطورية بوجود حكومة مركزية قوية وحاكم قوي.

أما عبد الرحمن بن خلدون الذي قال عنه الأوربيون أنه أول مكتشف بطبيعة البحث الجغرافي وميدانه فلم يتسم نهجه في الجغرافيا السياسية بالحتم الصارم، وقد أضاف الكثير إلى الفكر الجغرافي السياسي في مقدمته الشهيرة، و يعتبر هو واضع الإطار العام الذي عرف من بعده بدورة حياة الدولة، وتحدث بن خلدون عن عوامل قيام الدولة وهرمها وسقوطها و في أعقاب عصر النهضة انتعشت الدراسات الجغرافي السياسية في أوربا، ويمكن أن نلمح ذلك في كتابات بودين ومونتسيكيه، وقد اتسمت كتاباتهما بالحتمية البيئية، حيث ذكر بودين أن الظروف المناخية والطبوغرافية للدولة هي التي تحدد ملامح شخصيتها القومية، والتي تؤثر بدورها في التركيب السياسي للدولة، أما مونتسكيه فقد اعتقد وجود علاقة سببية وثيقة بين المناخ والحرية السياسية والعبودية، واقترح نموذجا جغرافيا سياسيا حتميا مؤداه أن الديموقراطية و الحرية تتزايد بالبعد عن خط الاستواء كنتيجة طبيعية لانخفاض درجة الحرارة بالبعد عنه، وعليه فإن المناخات الدفيئة هي قرينة الحكم الاستبدادي والمناخات الباردة هي قرينة الحرية والعدل، ولم يختلف رايتر عن سابقيه، حيث أشار إلى العلاقة بين الحضارة وظروف البيئة الطبيعية.

المرحلة الثانية: هيمنة الفكر الجيوبولوتيكى:

لا يعتبر فردريك راتزل هو رائد هذه المرحلة فحسب، بل إنه المؤسس الحقيقي للجغرافية السياسية الحديثة وهو أول من أطلق عليها هذا الاسم، وقد شبه راتزل الدولة بالكائن الحي، وأوضح أن الدولة إما أنت تنمو أو تضمحل وتموت لأنها لا تستطيع أن تبقى ساكنة، وقد تأثر راتزل في ذلك بمبدأ دارون في الانتخاب الطبيعي والبقاء للأقوى، وظهور مدرسة الداروينية الاجتماعية Social Darwinism التي أكدت على التشابه بين المجتمعات البشرية والكائنات الحيوانية، كما تأثر كذلك بالحتم الذي سيطر على المدرسة الألمانية خلال القرن 19، وتنو الدولة من وجهة نظر راتزل بالاستيلاء على مساحات جديدة من أراضي الغير، وهو ما يعرف بمبدأ التوسع الإقليمي، وعلى الدولة أن تقوم في أعقاب الاستيلاء على المساحات المضافة من أراضي الدول المجاورة، بدفع سكانها إلى هذه المناطق لإحكام سيطرتها عليها ودمجها في نسيج الدولة تمهيدا لبدء دورة توسعية جديدة.

وبناء على ما سبق فإن حدود الدولة قابلة للزحزحة والحركة من مكانها، فهي كجلد الكائن الحي، الذي يتمدد بنموه، وينكمش باضمحلاله، وتظل الدولة تتوسع حتى تصل إلى حدودها الطبيعية، وأن الدولة تظل تتمدد طالما لا تواجه مقاومة خارجية.

ورأى راتزل أن توسع الدولة يأتي عن طريق التوسع الديني والنشاط التبشيري والتجاري والسياسي والعسكري، وهو يرى أن للتوسع التجاري الأثر الأعظم في توسع الدولة، وأنه يسبق التوسع السياسي، أي أن العلم يرفرف سياسيا بعد التوسع التجاري، وكل طريق تجاري يمهد لنفوذ سياسي لاحق.

ويلاحظ أن الجغرافية السياسية على يد راتزل حتمية أيضا، فقد آمن راتزل بحتمية الصراع من ناحية، كما جزم بأن موقع الدولة ومساحتها ومناخها والتضاريس والغطاء النباتي والتربة لها جميعا تأثيرا كبيرا على الحياة السياسية للدولة، هذا على الرغم من أنه عاصر الثورة الصناعية التي غيرت نظرت الإنسان إلى علاقته ببيئته الطبيعية تغييرا جوهريا.

وقد أرسى راتزل المفهوم الجيوبولوتيكي الألماني المعروف باسم المجال الحيوي، والذي عرفه بأنه المنطقة الجغرافية التي تنمو فيها بوصفها كائنا حيا.

المرحلة الثالثة: دراسة الوحدات السياسية:

ظلت الجغرافية السياسية خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن 20 تعرف على أنها علم يدرس العلاقة بين الأنشطة السياسية للإنسان وتنظيماته من ناحية والبيئة الطبيعية من ناحية أخرى، تلك العلاقة التي تتمتع فيها البيئة الطبيعية بالغلبة والسيادة في ظل الحتم الجغرافي السائد بين المفكرين آنذاك.

المرحلة الرابعة (المعاصرة):

فقد ركزت على دراسة الوحدات السياسية وفي مقدمتها الدولة، ومن أعلام هذه المرحلة وتلي وهارتشهورن وجوتمان، فقد أسهم وتلي في وضع إطار نظري للجغرافيا السياسية، حيث رأى أنها تهتم بدراسة اختلاف الظاهرات السياسية من مكان إلى آخر على سطح الأرض، وتأتي الدولة في مقدمة هذه الظاهرات.

ورأى هارتشهورن في كتاباته الأولى أن الجغرافية السياسية هي دراسة الوحدات السياسية ويتضمن هذا المنهج وصفا تحليليا لعناصر الدولة، وبدأ بعد ذلك يركز على وظائف الدولة حيث ذكر أن كل دولة تحتوي على عوامل الوحدة وعوامل التنافر معا.

أما جوتمان فقد أضاف فكرتين هما الحركة والاكنوجرافيا، فالحركة تتضمن وسائل النقل والمواصلات وانتقال الأشخاص والسلع والأفكار، أما الاكنوجرافيا " الثبات " فهي القوة المضادة للحركة وتشمل قيم الماضي ووجهات النظر الاجتماعية. وكانت الجغرافية السياسية في بادئ الأمر تدرس أثر البيئة الطبيعية (الموقع – المساحة – الشكل – التضاريس – المناخ – الغطاء الحيوي) على السلوك السياسي (الأقوال – القرارات – الأفعال) للدول، وبذلك اتسمت هذه النظرة بالحتم الجغرافي.

وكرد فعل لهذا الاتجاه ظهرت مدرسة مناوئة للحتمية، رأت أن الجغرافية السياسية هي عبارة عن دراسة تأثير السلوك السياسي على اللاندسكيب الطبيعي والبشري، ثم سرعان ما تغلب الاتجاه الاحتمالي، الذي يرى أن الجغرافيا السياسية هي دراسة التأثير المتبادل بين الظواهر الجغرافية من ناحية والظاهرة السياسية من ناحية أخرى.

و يرى فريق آخر أن الجغرافية السياسية هي التحليل المكاني للظاهرة السياسية، أو بعبارة أخرى دراسة الأبعاد المكانية للسياسة، بحيث تصبح أي ظاهرة في المكان موضوعا من موضوعات الجغرافيا السياسيةطالما كان لها بعدا مكانيًا.

الجغرافيا السياسية

- الجغرافيا السياسية وهي علاقة تأثير وتأثر بين الجغرافيا والسياسة بصفة عامة فقرار إنشاء قناة السويس كان سياسياً ترتب عليه تغير في المكان وهو الجغرافيا.
- الجغرافيا السياسية هي العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا على السياسة أي الطريقة التي تؤثر بهاالمساحة، والتضاريس والمناخ على أحوال الدول والناس. فبسبب الجغرافيا كانت أثينا إمبراطورية بحرية، وبسببها أيضا كانت إسبرطة أقرب في طبيعتها إلى القوة البرية. وبسبب الجغرافيا أيضا، تمتعت الجزيرة البريطانية في القرن الثامن عشر بحرية الملاحة في البحار، في حين كانت بروسيا - وبسبب الجغرافيا أيضا- محاطة بالأعداء من جميع الجهات.

تعاريف مختلفة

الجغرافيا السياسية ليست فقط تأثير الجغرافيا على السياسة ولكن أيضا تأثير السياسة على الجغرافيا فهناك الكثير من القرارات السياسية التي غيرت الوجه الجغرافي لمناطق كثيرة بالعالم كشق القنوات الكبرى كقناة السويس مثلا. وهناك عدة تعريفات للجغرافيا السياسية منها:

- تعريف الكساندر بأنها: دراسة الأقاليم السياسية التي تنقسم إليها الأرض كظاهرة من مظاهر سطحها سواء كانت الأقاليم صغيرة أو كبيرة.
- أما بومان فعرفها: تساعد في فهم السلوك السياسي للإنسان.
- أما العالم كوهين فقال بأنها: المناهج الجغرافية لدراسة العلاقات الدولية.
- وعرفها الجغرافي الأمريكي هارتشورن بأنها: " دراسة الاختلاف والتشابه المكاني للظاهرة السياسية، ويتضمن تفسير التباين والتشابه في المظاهر السياسية ودراسة علاقاتها مع كل مظاهر البيئة المرتبطة بذلك: سواء السطح والمناخ والعالم العضوي والظروف الحضارية".

وإجمالاً يمكن فهم الجغرافيا السياسية بأنها دراسة الوحدات أو الأقاليم السياسية كظاهرات على سطح الأرض ومقومات وجودها وتطورها معتمدة علي خصائص البيئة الجغرافية من حيث قوتها أو ضعفها واستقرارها أو تفككها كما تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة النظم السياسية.

اهتمامات ومعالجة الجغرافيا السياسية

تعالج الجغرافيا السياسية النمط السياسي للعالم وهو نمط معقد إلي حد كبير بسبب التجزئة المتباينة لسطح الأرض إلي وحدات سياسية تتفاوت في الحجم المساحي والسكاني تفاوتاً كبيراً، وتغير الأنماط السياسية في حدودها ومقوماتها ومشكلاتها الناجمة عن التفاعل الإنسان ببيئته مما ينعكس علي أوضاعها الداخلية وعلاقتها الخارجية.

وتهتم الجغرافيا الجغرافية السياسية في هذا المجال بمواكبة مظاهر التحول في رقعة الوحدات السياسية وسكانها ومواردها وعلاقتها بالدول الأخرى، لذا فهي تتصل بعلوم أخرى عديدة تتضافر كلها لتحليل القوة الجغرافية طبيعياً وحضارياً واقتصادياً وتحديد علاقتها المتشبعة في المكان والزمان. (التاريخ –الإنسان والزمان والمكان- / العلوم السياسية –السياسة الخارجية للدولة والنظام الدولي والقانون الدولي).

الجغرافيا السياسية عبر التاريخ

عموماً تعتبر الجغرافيا السياسية علماً أكاديمياً حديثاً بالرغم من وجود مبادئها منذ ارسطو (الحجم السكاني الأمثل للدولة، المساحة الأفضل للدولة)، واسترابو، وابن خلدون (دورة حياة الدولة) لكن يعتبر الألمان هم من بدءوا هذا العلم وذلك بعد أن نشر الجغرافي الألماني فريدريك راتزل كتابه (الجغرافيا السياسية) وذلك في سنة 1897م ويعد الألمان أكثر من كتب في الجغرافيا السياسية. وهي تضم مجموعة من المفاهيم السياسية الرئيسية منها: جغرافية المستعمرات، الدولة والإقليم، الأمة والقومية، جغرافية الانتخابات، إضافةً للخطط الإستراتيجية الجيوبولتيكية التي حكمت العلاقات السياسية الحربية القديمة بل والحديثة علي أساس خصائص البيئة الجغرافية.